مرفت زكريا
باحث فى الدراسات الإيرانية
طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تأثير الاتفاق السعودى – الإيرانى على المنطقة العربية

مقدمة :

آثار البيان الثلاثى الذى صدر عن كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران فى ١٠ مارس الفائت – الذى ينص على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران، على أن يتم ذلك فى إطار احترام سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية- الكثير من ردود الفعل الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على المنطقة العربية.

لكن اللافت للانتباه فى هذا الإطار، أن الاتفاق ذاته لم يكن مفاجأة، على خلفية المحادثات التى كانت قائمة بين الرياض وطهران بوساطة عراقية منذ فترة ليست بالقصيرة، بينما التوقيت والوسيط كانا كذلك. ولكن يمكن فهم الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران فى إطار الدور العالمى الذى بدأت الصين أخيرًا فى الاضطلاع به، ولاسيما فى ظل تراجع النفوذ الأمريكى فى المنطقة بعد خروج واشنطن من أفغانستان والعراق، ناهيك عن المنافع التى قد يوفرها الاتفاق للطرفين السعودى والإيرانى.

ورغم ظهور الكثير من التكهنات التى كشفت عن أن الاتفاق من الممكن أن يكون بمنزلة صدمة إيجابية للمنطقة، على صعيد تعزيز الاستقرار السياسى، ورفع مستويات التعاون الاقتصادى بين دولها، فإن ذلك سيكون مشروطًا بمدى التزام إيران ببنود الاتفاق ومدى قدرة طهران والرياض على الوصول إلى حلول ملائمة للخلافات المثارة فيما بينهما.

ولكن إذا نجحت هذه الجهود، فمن المتوقع أن تشهد المنطقة العربية ترتيبات أمنية وسياسية جديدة، من شأنها أن تُسهم –ولو بشكل نسبى- فى حل أزمات بعض دولها، بالتوازى مع بروز دور فاعل لبعض القوى الكبرى مثل الصين.

أهداف الدراسة

١- التعرف على مصالح كل من الصين والمملكة العربية السعودية وإيران من وراء عقد الاتفاق.

٢- عرض أبرز الملفات الخلافية بين المملكة العربية السعودية وإيران ومدى تأثيرها على مساهمة الاتفاق فى إحداث تطورات إيجابية ملموسة لكلا الطرفين.

٣- دراسة تأثير الاتفاق السعودى – الإيرانى على المنطقة العربية.

٤- استشراف مستقبل المنطقة العربية بعد توقيع الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفى فى تناول أبرز محددات الاتفاق، والمكاسب الداخلية والإستراتيجية التى يمكن أن يوفرها لكل طرف من الأطراف الثلاثة، والملفات الخلافية

التى يُمكن أن تؤثر على إتمام تنفيذ الاتفاق بين الطرفين، فضلاً عن التعرف على التطورات الإيجابية التى يمكن أن يؤثر من خلالها على المنطقة العربية.

وسوف يتم عرض هذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

١- أسباب قطع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وسياق توقيع الاتفاق.
٢- مكاسب إيران من وراء الاتفاق.
٣- مكتسبات المملكة العربية السعودية من توقيع الاتفاق.
٤- مصالح الصين من الوساطة بين الرياض وطهران.
٥- أبرز الملفات الخلافية التى يمكن أن تعوق تنفيذ الاتفاق.
٦- تداعيات الاتفاق على المنطقة العربية.
٧- رؤية استشرافية لمستقبل المنطقة العربية فى ظل الاتفاق السعودى الإيرانى.
٨- خاتمة.

أولاً: أسباب قطع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وسياق توقيع الاتفاق:

جاء قطع العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية فى عام ٢٠١٦ على خلفية إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعى السعودى نمر النمر، وهو ما أفاد على إثره وزير الدولة للشئون الخارجية السعودى آنذاك عادل الجبير بأن هذا الإجراء جاء كرد فعل على ماوصفه برغبة إيران فى تقويض أمن المملكة العربية السعودية بسبب الأعمال الإرهابية التى كان يقوم بها نمر النمر، فضلاً عن معارضته الصريحة حكم آل سعود فى الرياض [١].

وتأسيساً على ما سبق، اقتحم متظاهرون إيرانيون مقر السفارة السعودية فى طهران وأضرموا فيها النيران؛ حيث رأت إيران أن هذا الإجراء من جانب السعودية يمثل تَعدِّيًا على سياستها القائمة على دعم الشيعة فى كل أنحاء العالم. واتضح ذلك فى التصريحات المهدِّدة للمتحدث باسم الخارجية الإيرانية فى ذلك الوقت جابرى أنصارى الذى أكد أن ما وصفه بـ "**السياسة العقيمة**" المتبعة من جانب المملكة العربية السعودية سيكون لها عواقب على من يؤيدونها، وسيتعين على الحكومة السعودية أن تدفع الثمن [٢].

وبلغ التصعيد بين المملكة العربية السعودية وإيران قمة التوتر فى سبتمبر لعام ٢٠١٩ إثر اتهام طهران بالضلوع فى الهجوم العسكرى على **منشآت أرامكو النفطية السعودية** باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ كروز، مما أدى إلى تعطل نصف إنتاج المملكة العربية السعودية اليومى من النفط. وعلى مدى العامين السابقين لتوقيع اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران، جرت بينهما عدة جولات من المحادثات بوساطة عراقية –عمانية، وهوالأمر الذى يمكن تفسيره فى إطار محددات السياسة الخارجية التى انتهجتها إيران فى عهد **الرئيس الإيرانى الحالى إبراهيم رئيسى** والقائمة على الانفتاح على دول الجوار بهدف الحد من أزمات إيران الداخلية والتقليل من حجم النفوذ الإستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط [٣].

واللافت للانتباه فى هذا السياق، أنه رغم أن حادثة أرامكو كان تمثل نقطة غير مسبوقة من التوتر بين إيران والمملكة العربية السعودية، فإنها أدَّت إلى تسريع وتيرة الاتصالات بين البلدين، ورغبة حثيثة من قبل الرياض لإنهاء خلافاتها مع طهران.

ولكن تصاعدت حدة التوتر بين البلدين مرة أخرى، على خلفية اتهام إيران للمملكة العربية السعودية بالوقوف وراء تغذية الاحتجاجات الداخلية التى اندلعت فى إيران **عقب وفاة الشابة الإيرانية من أصل كردى مهسا أمينى** على يد شرطة الأخلاق فى سبتمبر لعام ٢٠٢٢، من خلال قناة "**إيران انترنشيونال**" التى تتبع سياسة معارضة لتوجهات **نظام الولى الفقيه فى إيران**، الأمر الذى وصل إلى تهديد الحرس الثورى باغتيال القائمين على القناة، مما أدى لنقل مقرها من لندن إلى الولايات المتحدة الأمريكية [٤]. وبالتالى، أدَّت كل هذه الأحداث فى مجملها إلى إيجاد رغبة متبادلة لدى كل من الرياض وطهران فى استئناف العلاقات، بدعم من الصين التى تحظى بأدوات للتأثير على كلا الطرفين.

ثانياً: مكاسب إيران من وراء الاتفاق:

يمكن القول إن عقد هذه الاتفاقية من جانب إيران فى هذا التوقيت، رغم استمرار المحادثات مع المملكة العربية السعودية منذ فترة ليست بالقصيرة، يعود إلى منافع عدة يوفرها الاتفاق لإيران، والتى يمكن توضيحها فيما يلى:

١- تخطِّى التداعيات السلبية للمواجهة مع واشنطن: كشفت بعض التقديرات أن هذه الاتفاقية تُعدُّ بمنزلة عامل حاسم فى إطار المواجهة الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى

يأتى فى إطار مستويين أساسيين يتضح **أولهما** فى العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران والتى تم تكثيفها خلال الفترة الأخيرة، ولاسيما خلال الفترة اللاحقة على **وفاة مهسا أمينى**. لذا، يمكن لهذه الاتفاقية أن تُسهم فى مزيد من الانفتاح الإقليمى لإيران على دول جوارها، بل والعالمى مع بعض القوى الكبرى مثل روسيا والصين، خاصة بعد أن أصبحت إيران لاعبًا لا يمثل مشكلة لأصدقائه الأقوياء على المستوى الدولى من الناحية العملية(٥).

وعلى **المستوى الثانى**، يمكن القول أن هذه الاتفاقية من شأنها أن تخفف من حدة الدعاية الأمريكية الهادفة للترويج لما يعرف بـ"**الإيرانوفوبيا**"، بالتوازى مع إحباط جهودها بشأن تصوير إيران كعدو لدول الخليج العربى، وبالتالى، التقليل من حدة الاستقطاب القائم على تأسيس تكتلات عربية إسرائيلية مواجهة لإيران. على ألا ينفى ذلك استمرار التعاون السعودى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى من المتوقع أن تقوم به إيران أيضًا فى حالة توافقها مع واشنطن على رفع العقوبات والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة فى إطار يحقق مكاسب ترضيها(٦).

٢- **فك عقدة المفاوضات النووية:** تم عقد الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، فى وقت حاسم بشأن مساعى عودة إيران والغرب إلى مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة؛ حيث كشفت مصادر تابعة لوزارة الخارجية الألمانية فى ٢٧ مارس ٢٠٢٣ عن حدوث لقاء بين دبلوماسيين أوروبيين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مع نائب وزير الخارجية الإيرانى وكبير المفاوضين النوويين على باقرى كنى فى أوسلو(٧).

وبالنظر إلى أن بعض الدول المنخرطة فى مفاوضات الاتفاق النووى مع إيران مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا طالبت بتأمين مصالح دول الخليج فى أى اتفاق محتمل مع إيران، فيمكن لهذه الأخيرة بعد عقد الاتفاق مع المملكة العربية السعودية أن تتخطى هذه العقبة من خلال إطلاع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة على آخر مستجدات المفاوضات النووية مع الغرب(٨).

وفى سياق متصل، فإن الاتفاق السعودى الإيرانى يمكن أن يدفع بالمحادثات النووية بين إيران والغرب قدمًا فى إطار نص الاتفاق ذاته على ضرورة حل إيران لقضية برنامجها النووى، بما يضمن أمن دول الخليج، فضلاً عن ضرورة إعادة النظر فى مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٩).

٣- **الحد من الضغوط الداخلية:** أكدت بعض التقديرات أن تخفيف حدة التوتر، وانخراط طهران فى سياسة التعاون والتفاعل والتسوية مع الجيران، من شأنه أن يؤدى لمزيد من الانفتاح على العالم، بما يُسهم فى الحد من الأزمة الاقتصادية الداخلية عن طريق تحفيز الدول الغربية لتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فضلاً عن تخفيف حدة القبضة الأمنية المفروضة على الحقوق والحريات وبعض القضايا الحيوية الأخرى مثل الحجاب الإلزامى فى إيران(١٠).

وفى هذا السياق، يمكن القول إن إيران ترغب من وراء الاتفاق مع الرياض وبكين فى تكثيف التفاعل مع هذه الأخيرة، بما يُسهم فى استعادة الطلب الصينى على نفطها، بعد أن أدَّت العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا إلى تحول اعتماد الصين فى جزء كبير من تلبية احتياجاتها النفطية إلى موسكو التى توفره لها بأسعار أقل، ولاسيما بعد فرض جزاءات اقتصادية عليها حالت دون تصدير النفط الروسى إلى الغرب. فبالنسبة لبكين كان هذا التحول بمنزلة ثمن زهيد فى مقابل المزايا التى عادت عليها من دعم الاقتصاد الروسى، فضلاً عن كونها خُطوة تهدف إلى تجنيبها الأمر الأكثر إثارة للتصعيد مع الغرب والمتمثل فى بيع السلاح إلى روسيا(١١).

٤- **التخفيف من حدةالموقف الإسرائيلى المناهض لإيران فى المنطقة،** عكست ردود فعل المسئولين الإسرائيليين على الاتفاق الإيرانى مع المملكة العربية السعودية، حالة عدم الرضا العام داخل تل أبيب عليها، ولاسيما فى ظل الأزمة الداخلية التى تعيشها إسرائيل فى الوقت الحالى فى ظل اندلاع الاحتجاجات

المناهضة **لقانون الاصلاحات القضائية** الذى يرغب فى تطبيقه رئيس الوزراء الجديد بنيامين نيتانياهو. وفى هذا السياق، أشارت بعض التقديرات إلى أن هذه الاتفاقية كانت بمنزلة ضربة كبيرة لاتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، بل إن هذه الاتفاقيات قد فقدت جزءًا كبيرًا من أهدافها التى كانت قائمة بالأساس على معاداة إيران.

ومع ذلك، قد لا ينفى حدوث انفراجة فى العلاقات بين الرياض وطهران، إمكان دخول المملكة العربية السعودية فى اتفاق سلام مع إسرائيل؛ حيث كشفت صحيفة التايمز البريطانية خلال إحدى المقالات المنشورة على موقعها خلال الفترة الأخيرة عن أن الرياض قد تقوم بذلك فى مقابل الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية، ومساهمة أمريكية فى تطوير برنامج نووى مدنى، وقيود أقل على مبيعات الأسلحة الأمريكية إليها.

كما أن السعوديين لا ينظرون إلى الاتفاق مع إيران، وإمكان عقد اتفاق آخر مع تل أبيب على أنهما متعارضان، لكن لا شك فى أن القيام بهذا الإجراء بات أكثر تعقيدًا للرياض. على أن يمثل الانفراج بين المملكة العربية السعودية وإيران مكسبًا كبيرًا لفلسطين، على اعتبار أن إيران من أشد الداعمين للقضية الفلسطينية، ولو على مستوى يقتصر على الخطاب وبعض المساعدات العينية البسيطة[١٢].

ثالثاً: مكتسبات المملكة العربية السعودية من توقيع الاتفاق:

سعت المملكة العربية السعودية لتحقيق بعض الأهداف من وراء توقيع هذا الاتفاق مع إيران، والتى تتمثل فى:

١- **إبراز الاستقلالية:** كان تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة العربية والذى تُوِّج بالانسحاب من العراق وأفغانستان، بمنزلة مُحفِّز للمملكة العربية السعودية لإعادة صياغة توجهات سياستها الخارجية، مما أدى للابتعاد قليلاً عن الغرب، فى مقابل الاتجاه نحو توازن شراكاتها مع عدد أكبر من القوى الإقليمية والكبرى، والتى من بينها روسيا والصين.

وفى السياق ذاته، أدرك الحكام السعوديون، أن الاعتماد الاقتصادى على الغرب فقط من شأنه أن يضر بمصالح الرياض فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التى أعقبت العملية العسكرية الروسية الشاملة فى أوكرانيا، ومطالب واشنطن بزيادة المعدلات اليومية لانتاج النفط، بما يؤدى إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى لتقليل الأرباح التى يمكن أن تحصل عليها المملكة العربية السعودية وبعض الدول النفطية الأخرى[١٣].

٢- **الحد من التداعيات السلبية للتنافس الإسرائيلى الإيرانى على المنطقة العربية:** جاء الاتفاق السعودى مع إيران، فى إطار إدراك القادة السعوديين بأن تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة من شأنه أن يُزيل بعض الموانع التى كانت تكبح جماح التوتر المتزايد بين طهران وتل أبيب.

وفى السياق ذاته، يتوافق هذا الاتفاق مع الرغبة السعودية فى الحد من التصعيد مع إيران، وهو الأمر الذى ظهرت أبرز ملامحه فى عام ٢٠١٩ عندما تم اتهام إيران بالضلوع فى الهجوم على منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية عن طريق طائرات مُسَيَّرة، مما أسفر عن خسائر باهظة نتجت عن توقف نصف كميات النفط التى يتم إنتاجها داخل المملكة العربية السعودية. وهو الأمر الذى لم يقابَل برد فعل ملائم من قبل واشنطن، مما شَكَّل صدمة فى الرياض، وبدأ القادة السعوديون على أثره فى التشكيك بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كشريك إستراتيجي موثوق[١٤].

٣- **تعزيز مقاربة «السلام... والتنمية الاقتصادية»:** يأتى الاتفاق السعودى مع إيران فى إطار ما أظهرته السنوات الأخيرة من حكم ولىِّ العهد السعودى محمد بن سلمان عن رغبة حثيثة من قبل المملكة للاتجاه نحو توظيف إستراتيجيتها الخارجية القائمة على تعدُّد الشركاء، لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية فى الداخل، وهو ما فرض عليها ضرورة تحقيق وجود متوازن فى الساحات الجيوسياسية المختلفة خاصة فى منطقة الخليج العربى[١٥].

وفى السياق ذاته، عبَّرت المملكة العربية السعودية عن رغبتها فى الاستثمار فى إيران، وهو الأمر الذى ورد فى أحد تصريحات وزير المالية

السعودى محمد الجدعان فى ١٥ مارس ٢٠٢٣ عندما أشار إلى أن هناك فرصًا كثيرة للاستثمار بين السعودية وإيران، منوهًا إلى أنه لا توجد أى عوائق فى هذا الإطار مادام سيتم احترام بنود أى اتفاق(١٦).

رابعًا: مصالح الصين من الوساطة بين الرياض وطهران:

تعددت مصالح الصين وراء القيام بدور الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلى:

١- **تكثيف الضغوط على واشنطن:** كشفت بعض التقديرات عن أن الدور الذى لعبته الصين فى التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران يُعدُّ بمنزلة مَلمَح واضح على تراجع الدور الأمريكى بالمنطقة. ويبدو الأمر وكأن الصين ترغب فى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق نفوذها الرئيسية كالشرق الأوسط، فى مقابل التدخل الأمريكى فى بعض الملفات المهمة والحساسة بالنسبة للصين مثل **قضية تايوان وبحر الصين الجنوبى**(١٧).

وفى هذا السياق، أعقب الاتفاق السعودى الإيرانى زيارة قامت بها **رئيسة تايوان تساى إنغ ون** إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٩ مارس ٢٠٢٣، وكأنه بمنزلة رد على الدور المتصاعد للصين فى الشرق الأوسط. وهو ما أعلنت على أثره وزارة الدفاع التايوانية أن ١٠ طائرات صينية عَبرَت خط المنتصف بمضيق تايوان الذى يُمثِّل حاجزًا غير رسمى بين الجانبين(١٨).

٢- **الاستعداد لدور عالمى جديد:** يمكن القول إن دور الصين فى العالم كان مقصورًا حتى فترة قريبة من الناحية الإستراتجية على مجالات المنافسة والنفوذ الاقتصادى فقط، فى الوقت الذى كانت تنخرط فيه بكين بشكل أقل فى المجالات السياسية. وبالتالى، فإن دخول الصين الرسمى والواسع النطاق إلى الخليج العربى وسيطًا لإقامة علاقات بين دولتين رئيسيتين فى المنطقة، يُعدُّ خُطوة غير مسبوقة من حيث الوجود الجيوسياسى فى مجال النفوذ الأمريكى.

وفى هذا الإطار، تُعدُّ الوساطة الصينية الناجحة بين إيران والسعودية وتوقيع الاتفاقية فى بكين بمنزلة انتصار سياسى مهم للصين، وفى حال نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية، فإن ذلك من شأنه أن يوفر مجالات نفوذ أوسع لبكين فى المنطقة العربية وخارجها. كما أن استمرار هذا التأثير يعنى بالتأكيد مواصلة تقليص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى والقبول بشريك قوى فى تقاسم المصالح والنفوذ(١٩).

٣- **تعزيز العلاقات الصينية مع الرياض وطهران:**
تأتى الوساطة الصينية بين المملكة العربية السعودية وإيران فى إطار رغبة بكين بتعزيز الاستقرار فى المنطقة العربية، الأمر الذى من شأنه أن يخدُم تطوير مصالحها الاقتصادية مع كلا الدولتين وفى هذه المنطقة بشكل عام. وفى هذا السياق تكشف الإحصاءات عن أن المملكة العربية السعودية أصبحت أكبر شريك تجارى للصين فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ٢٠٢٢ بميزان تجارى تجاوز ٨٧ مليار دولار.

وفى السياق ذاته، كشفت بعض التقديرات عن أنه من المتوقع ألا تقف جهود الصين فى المنطقة على إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، بل إنها ستقوم بعقد اتفاقية إقليمية تسهم فى تعزيز الاستقرار الضرورى للاستثمار الاقتصادى والإستراتيجى، بالتركيز على المنطقة العربية(٢٠).

وتأسيسًا على ما سبق، ترغب الصين من وراء هذه الجهود فى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فرض هيمنتها على أسواق الطاقة العالمية خلال القرن الحادى والعشرين. ويُبرِّر ذلك ما كشفت عنه بعض الإحصائيات، من تدفق غالبية النفط والغاز من دول الخليج الست شرقًا إلى آسيا بكميات تفوق بكثير الشحنات المتجهة غربًا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية خلال السنوات القليلة الماضية(٢١).

وهنا، لابد من تأكيد أن هذه المصالح غير منفصلة عن بعضها البعض، ولكنها قد تكون متداخلة إلى الحد الذى قد يجعلها متوافقة فى بعض الأحيان، ومتعارضة فى أوقات أخرى، بالتوازى مع تسارع وتيرة الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، التى يمكن أن تؤدى فى بعض الأحيان إلى تغير توجهات أى دولة من الدول الثلاث السالفة الذكر، أو وقوع أحداث كبيرة يمكنها أن ترتب تفاهمات جديدة على المستوى السياسى، والأمنى والاقتصادى بين هذه الدول.

خامسًا: أبرز الملفات الخلافية التى يمكن أن تعوق تنفيذ الاتفاق:

رغم الانفراجة الكبيرة التى قد يُخلِّفها الاتفاق السعودى الإيرانى على بعض دول الأزمات فى المنطقة العربية، فإن الأمر يتوقف على مدى قدرة كل من الرياض وطهران على التعامل مع بعض القضايا الخلافية فيما بينهما، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

١- **البرنامج النووى الإيرانى:** يُعدُّ البرنامج النووى لإيران بمنزلة العُقدة الرئيسية فى إطار الخلافات بين المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية من ناحية وإيران من جهة أخرى. فرغم تظاهُر إيران بالقيام بتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه دائمًا ما كان لديها ما تُخفيه، الأمر الذى يتضح فيما تكشف عنه التقارير الربع سنوية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أمور جديدة فى هذا الشأن سواء فيما يتعلق بزيادة مستوى تخصيب اليورانيوم أو استخدام أجهزة طرد مركزى متقدمة، أو الكشف عن مواقع نووية غير مُعلَن عنها من جانب إيران، وهى النقطة الخلافية للغاية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ فترة ليست بالقصيرة وحتى الآن.

وفى هذا السياق، تطرقت أحد بنود الاتفاق السعودى الإيرانى بشكل صريح إلى هذه المسألة، مُطالبة إيران بتوطيد تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنهاء أزمة برنامجها النووى مع القوى الغربية، ولكن قد يتوقف إتمام تنفيذ الاتفاق الإيرانى مع الرياض على مدى رغبة وقدرة إيران على حل هذه القضية الشائكة(٢٢).

٢- **التدخل الإيرانى فى شئون دول المنطقة العربية:** من المتوقع أن يواجه الاتفاق السعودى الإيرانى اختبارًا كبيرًا فيما يتعلق بهذه النقطة، ولاسيما أن البيان الصادر عن الاتفاق وجَّه اهتمامًا كبيرًا لهذا المُحدِّد؛ فبعد أن حثَّ البيان على ضرورة تطوير "**علاقات حسن الجوار**"، كرَّر الأمر بصورة أخرى مطالبًا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، الأمرَ الذى يكشف عن قلق سعودى من استمرار النهج الإيرانى القائم على دعم بعض الفاعلين فى بعض الدول العربية مثل العراق، وسوريا ولبنان واليمن، ويعكس عدم ثقة المملكة العربية السعودية فى وعود إيران، خاصة فيما يتعلق بتعليق دعمها العسكرى جماعة الحوثى اليمنية، بل وحثها على تقديم تنازلات حقيقية على طاولة المفاوضات.

وبالتالى، يمكن القول إن الاتفاق السعودى الإيرانى من شأنه أن يوفر شرطًا مفيدًا ولكنه غير كاف لتجاوز إرث حالة العداء التى كانت سائدة بين الرياض وطهران، ناهيك عن إيجاد نوع من الثقة والضمانات المطلوبة لتأمين اتفاق قابل للتطبيق ومُستدام بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثى اليمنية. وما يُبرر ذلك هو تصريح رئيس تحرير صحيفة "**كيهان**" المحسوبة على التيار المتشدد فى إيران حسين شريعتمدارى بعد فترة وجيزة من عقد الاتفاق بين الرياض وطهران، بأن هذه الأخيرة لن تتوقف عن دعم محور المقاومة، فضلاً عن تأكيد قائد جماعة حزب الله اللبنانية التابعة لإيران، بأنه من غير المتوقع أن تأتى تداعيات هذا الاتفاق على حساب دول المنطقة(٢٣).

٣- **الدور الأمريكى فى المنطقة:** قد تكون العلاقات الوطيدة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز القضايا الخلافية خلال الفترة اللاحقة على تنفيذ الاتفاق؛ حيث تُعدُّ إيران من أبرز الدول الرافضة للوجود الأمريكى فى المنطقة من الأساس. ويمكن تبرير ذلك من خلال منطلقات عدَّة يتمثل أولها فى أن إيران تعتبر نفسها بمنزلة قوة إقليمية مؤثرة فى الشرق الأوسط، وبالتالى، لا ترغب فى أن تُزاحمها أى قوة أخرى على هذا النفوذ.

ومن ناحية أخرى، ترفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة الأخرى وأبرزها المملكة العربية السعودية التدخل الإيرانى فى دول الأزمات. خاصة أن ذلك يترتب عليه تهديد المصالح الأمنية لكل من واشنطن ودول المنطقة على حد السواء، وهو الأمر الذى اتضحت أبرز ملامحه فى الهجمات العسكرية المتلاحقة من قبل الجماعات المسلحة التابعة لإيران فى العراق على أهداف

أمريكية فى بغداد وعلى مواقع حيوية لحلفاء واشنطن بالمنطقة مثل ضرب منشأة أرامكو السعودية ومطار أبوظبى(٢٤).

٤- اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية: رغم أن الافتراض السائد بأن الاتفاق السعودى الايرانى كان بمنزلة ضربة حاسمة أفرغت الاتفاقيات بين بعض الدول العربية وإسرائيل من مضمونها، فإنها مازالت هناك محاولات فى هذا الاتجاه، ومن غير المتوقع أن تتوقف إسرائيل عن مساعيها الهادفة إلى عقد المزيد من اتفاقيات السلام مع الدول العربية الأخرى، ولاسيما فى تراشق الاتهامات بين قادة الحكومتين الحالية والسابقة فى تل أبيب حول من المسئول عن التقاعس فى عقد اتفاق مع المملكة العربية السعودية، الأمر الذى أدى لاستئناف العلاقات السعودية الإيرانية بالمقابل.(٢٥).

وترى الباحثة أنه يمكن لأى تغيُّر فى هذه الملفات الأربعة الرئيسية أن يؤدى إلى ترتيب تداعيات جديدة ليس فقط على العلاقات الإيرانية السعودية، ولكن على علاقة أى منهما بالقوى الكبرى مثل الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية. **فعلى سبيل المثال** يمكن أن ينتج عن عودة إيران إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (**الاتفاق النووى**) مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية تطورات إيجابية كبيرة فى العلاقات الإيرانية الأمريكية ومزيد من الانفتاح الإيرانى على القوى الغربية. وبالتالى، حدوث تراجع نسبى للعلاقات بين طهران وبكين وعدم التزام من قبل إيران بتنفيذ الاتفاق مع المملكة العربية السعودية، بالنظر إلى العلاقات المتوترة نسبيًا بين هذه الأخيرة وواشنطن، بعد رفض الرياض فى إطار منظمة أوبك لتنفيذ رغبات الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى زيادة المعدلات اليومية لإنتاج النفط، بالتوازى مع سعى الرياض لتنويع شراكاتها الدولية بين الشرق والغرب.

ومن ناحية أخرى، يُمكن أن يؤدى عقد المملكة العربية السعودية لاتفاق سلام مع إسرائيل- التى ترى أنه لا يتعارض مع استئناف علاقتها مع إيران- إلى تغير التفاهمات الأمنية والسياسية فى المنطقة، بما يؤدى لمزيد من التقارب السعودى – الإسرائيلى- الغربى، الأمر الذى من شأنه أن يُسفر عن تراجع نسبى فيما يتعلق بمسار تطورالعلاقات بين الرياض وطهران وبكين، وبالتالى، قد يخلف ذلك فى مجمله تداعيات قد لا تبدو هينة على الاتفاق السعودى - الإيرانى أيضًا.

سادسًا: تأثير الاتفاق الإيرانى – السعودى على المنطقة العربية:

من المتوقع أن يكون للاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية نتائج إيجابية على دول الأزمات فى المنطقة العربية، فضلاً عن بعض الترتيبات السياسية والأمنية التى يمكن أن تنعكس على المنطقة العربية من الناحية الإستراتيجية وهو الأمر الذى يمكن توضيحه فيما يلى:

١- اليمن: يأتى اليمن على قائمة الملفات المشمولة بالتهدئة والحل، وهو الأمر الذى تم ذكره بشكل صريح فى بنود الاتفاقية التى عُقدت بين الرياض وطهرن فى ١٠ مارس الفائت؛ حيث تُعدُّ الأزمة اليمنية من أبرز الخلافات المثارة بين الطرفين، على خلفية دعم كل منهما التيارات السياسية المتعارضة، وهو الأمر الذى تمثلت أبرز تجلياته فى دخول تحالف دعم الشرعية الموالى للمملكة العربية السعودية لمحاربة جماعة الحوثى اليمنية المدعومة إيرانيًا فى عام ٢٠١٥.

وبالتوازى مع ذلك، كشفت تقارير غربية عدة عن أن إيران تقف وراء دعم جماعة الحوثى اليمنية بالمال والسلاح، وتمثلت أبرز ملامح ذلك فيما أعلنته **وزارة العدل الأمريكية** فى ١ أبريل ٢٠٢٣ من أنها تحفظت على أسلحة إيرانية (مليون قطعة من الذخائر، بالإضافة إلى الآلاف من أجهزة التفجير الصاروخى) متوجهة إلى اليمن. وبالتالى، من المؤكد أن تتجه إيران فى إطار تنفيذ الاتفاق إلى استغلال نفوذها على جماعة الحوثى للدخول فى مفاوضات جادة مع الرياض، تؤدى فى النهاية إلى حل هذه الأزمة(٢٦).

وربما يأتى ذلك فى ظل مجموعة من المستجدات المهمة التى تمثَّلت فى عدم قدرة **حكومة عبدربه منصور هادى** على تمثيل اليمن سياسيًا ودبلوماسيًا على المدى الطويل، بالتوازى مع الخسائر الكبيرة التى مُنِّيَت بها المملكة العربية السعودية على الصعيد المالى والإستراتيجى من خلال تورطها فى حرب اليمن.

ويتزامن ذلك، مع عدم قدرة جماعة الحوثى المدعومة إيرانيًا على تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض، بالتوازى مع ضعف إمكاناتها فيما يتعلق بممارسة بعض العمليات التخريبية داخل المملكة العربية السعودية؛ حيث اتجهت الرياض بعد حادثة الهجوم على أرامكو فى عام ٢٠١٩ لتعزيز بنيتها الدفاعية لمواجهة هجمات مشابهة(٢٧).

٢- العراق: من المتوقع أن ينعكس الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران إيجابيًا على العراق، على خلفية كون العراق منذ سقوط نظام صدام حسين فى عام ٢٠٠٣ ساحة للتنافس بين الرياض وطهران. فلطالما استغلت إيران سلطاتها الواسعة من خلال الجماعات السياسية والعسكرية التابعة لها هناك لتكثيف الضغوط على المملكة العربية السعودية خاصة من الناحية الأمنية، الأمر الذى ثارت على أثره بعض الشبهات خلال الهجمات العسكرية التى تمت على أرامكو السعودية ومطار أبو ظبى حول انطلاق هذه الضربات من بغداد[٢٨].

وبالتالى، من المحتمل أن يؤثِّر الاتفاق بين الرياض وطهران على العراق من نواح عدة يتمثل أبرزها فى تعزيز الاستقرار السياسى عن طريق ضبط أكثر للميليشيات العسكرية التابعة لإيران هناك، ولاسيما فيما يتعلق بالحد من الهجمات العسكرية أو وقف الخطاب التحريضى لبعض المنصات العراقية ضد المملكة. ومن ناحية أخرى، قد يُسهم إعادة العمل بالاتفاقية الأمنية الموقَّعة بين الرياض وطهران فى تعزيز الجهود الهادفة لملاحقة بقايا تنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام (داعش). وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى، من المتوقع أن تعمل المملكة العربية السعودية على توسيع استثماراتها فى العراق بالتزامن مع عدم الاعتراض من قبل الجماعات الموالية لإيران[٢٩].

٣- سوريا: من المتوقع أن يكون الملف السورى هو المحطة الأهم التى ستشهد انفراجة سريعة كأحد التداعيات الإيجابية للاتفاق السعودى الإيرانى؛ ففى الوقت الذى كانت تدعم فيه إيران بقاء الرئيس السورى بشار الأسد، أدانت المملكة العربية السعودية الطريقة التى تعامل بها النظام مع المظاهرات التى اندلعت ضده فى عام ٢٠١١. ولكن برزت تطورات عديدة فى هذا الإطار ولاسيما بعد التدخل الروسى فى سوريا لتوطيد دعائم حكومة بشار فى مواجهة المعارضة.

وبمرور الوقت، فرض النظام السورى بقيادة بشار الأسد نفسه كحقيقة على الأرض، الأمر الذى شجع الكثير من الدول العربية على التفكير فى استئناف علاقتها مع سوريا، الأمر الذى اتضح فى زيارات قام بها مسئولون سوريون إلى الدول العربية والعكس، وهو ما برزت آخر ملامحه فى الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السورى فيصل المقداد إلى القاهرة فى ١ أبريل ٢٠٢٣، [٣٠]. وأعلنت على أثرها منصات إعلامية سعودية أنه تمت دعوة الرئيس السورى بشار الأسد للمشاركة فى القمة العربية التى عقدت فى الرياض، وقد حضرها بالفعل فى الـ ١٩ من شهر مايو الماضى ٢٠٢٣ [٣١].

٤- لبنان: قد يكون للاتفاق السعودى الإيرانى تداعيات إيجابية على حل أزمة الفراغ الرئاسى فى لبنان والممتدة منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون فى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢، والأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها بيروت، وهو ما يمكن تحقيقه عبر ضخ المزيد من الاستثمارات السعودية هناك.

كانت المملكة العربية السعودية من أبرز الدول غير الراضية عن تصاعد نفوذ الوكيل الإيرانى فى لبنان المتمثل فى جماعة "**حزب الله**" وسيطرته على مفاصل الدولة اللبنانية، ولكن بعد عقد الاتفاق وفى ظل التنسيق مع الجمهورية الإسلامية مع المتوقع أن تكون الأوضاع أكثر ملاءمة لدور سعودى أكثر فاعلية فى لبنان[٣٢].

من الجدير بالذكر تأكيد أن الفصل التعسفى بشأن التداعيات الإيجابية التى يمكن أن يخلفها الاتفاق السعودى الإيرانى على الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية داخل الدول العربية المختلفة، ما هو إلا بغرض الدراسة، ولكن فى الواقع فإن هذه الملفات متداخلة ليس فقط فيما بينها فى إطار كل دولة على حدة ومع بعض الملفات الأخرى داخل الدول العربية الأربع المشمولة بالتأثير، ولكنها مرتبطة بالتفاعلات الإقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية.

فعلى سبيل المثال، يتوقف حل الأزمة السورية فى جزء كبير منه على مدى رضا المواطنين فى سوريا ولاسيما فيما يتعلق بالجماعات المعارضة عن بقاء الرئيس السورى بشار الأسد فى سُدَّة الحكم، ومدى التوافق بين القوى الإقليمية والدولية الموجودة فى سوريا والتى تتمثل فى روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وإيران وتركيا حول محددات التسوية ومدى اتفاق أو تعارض مصالح كل طرف منها مع هذه المعايير، بالتوازى مع ترحيب أو رفض قادة الدول العربية الأخرى لعودة العلاقات مع سوريا، ومستوى اختلافهم أو اتفاقهم مع توجهات القوى الدولية والإقليمية المنخرطة فى الأزمة السورية.

سابعًا- رؤية استشرافية لمستقبل المنطقة العربية فى ظل الاتفاق السعودى الإيرانى:

رغم أنه من السابق لأوانه الحديث عن مدى مساهمة الاتفاق الإيرانى مع المملكة العربية السعودية فى تشكيل نظام جديد داخل المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن تسعى إيران إلى استئناف علاقاتها مع أكبر عدد من دول المنطقة، وهو الأمر الذى اتضح بالفعل فى إعلان **السفير الإيرانى فى بغداد محمد كاظم آل صادق** بعد توقيع الاتفاق مع المملكة العربية السعودية رغبة إيران فى استعادة علاقتها الدبلوماسية الكاملة (تمثيل دبلوماسى على مستوى السفير، بدلاً من القائم بالأعمال) مع جمهورية مصر العربية، فضلاً عن الجهود التى تبذُلها الخارجية الإيرانية لعقد لقاءات ثنائية مع قادة مملكة البحرين لاستئناف العلاقات معها أيضًا[٣٣].

من ناحية أخرى، يكشف الاتفاق عن أن الصين قد شرعت فى التخلى عن نهجها السلبى القائم على التعاون الاقتصادى حصرًا، وبدأت للتوّ فى لعب دور دبلوماسى وأمنى أكثر أهمية فى المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل أعم. وعلى جانب آخر، تُعدُّ الوساطة الصينية فى هذا الإطار، بمنزلة خطوة إلى الأمام فيما يتعلق برغبة بكين فى الحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية المؤثر على السياسات الخليجية وعملية صنع القرار فى المنطقة العربية[٣٤].

وبالتالى، لم تَعُد الولايات المتحدة الأمريكية القوة التى لا غنى عنها فى المنطقة العربية، أو بالأحرى الدولة الوحيدة القوية أو المرنة بما يكفى للتوسط فى اتفاقيات السلام، فقد بدأت الصين فى المشاركة بنصيب معقول فى هذا الإطار. وهو الأمر الذى يتوافق مع ما أعلنه **الرئيس الصينى الحالى شى جى بينج** خلال أحد خطاباته السابقة على الوساطة بين الرياض وطهران فى أنه من المؤكد أن بكين ستكون أحد المشاركين البارزين فى صياغة النظام العالمى الجديد، وها هو الأمر الذى بدأت تتضح أبرز مؤشراته فى المنطقة العربية. وبالتالى، من المتوقع أن تأخذ دول المنطقة المتنافسة الضغوط بل والأهم المصالح الصينية فى الحسبان خلال الفترة المقبلة، الأمر الذى يكشف عن أن المنطقة العربية سيحكمها لاعبون جُدد بقواعد جديدة[٣٥].

خاتمة :

رغم اعتبار إيران بمنزلة الفائز الحقيقى من اتفاقها مع المملكة العربية السعودية على خلفية حاجتها لتوظيف هذا الاتفاق على مستويات عدة يتمثل أبرزها فى التخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التى تواجهها فى الداخل، فإنه من المتوقع أنه انطلاقًا من مصالح الأطراف الثلاثة المملكة العربية السعودية وإيران والصين من وراء عقد هذه الاتفاقية، فإنهم سيكونون حريصين للغاية على المساهمة بأقصى قدر ممكن فى الاستفادة منها وتنفيذها والعمل بها.

وتأسيسًا على ذلك، سيكون لهذا الاتفاق تداعياته الإيجابية الملموسة على دول الأزمات فى المنطقة العربية، والتى تتمثل فى العراق وسوريا ولبنان واليمن، إلا إنه من المتوقع أن تتوقف هذه المميزات الإستراتيجية على مدى التزام كل الأطراف خاصة فيما يتعلق بإيران ببنود الاتفاق ورغبتها فى تنفيذها، بالتوازى مع قدرة كل من المملكة العربية السعودية وإيران على التعامل بإيجابية مع الملفات الخلافية فيما بينهما والإصرار على الاستفادة من النواحى الإيجابية التى يوفرها الاتفاق.

وهنا، سيكون لذلك كله تداعياته على المنطقة العربية التى رغم اتجاه العلاقات فيما بين الدول بداخلها إلى الانفتاح والاستقرار، فإن ذلك سيتوقف على النظام الجديد (قيد التشكل) فى هذه المنطقة، ومدى قدرة بعض اللاعبين الجُدد مثل الصين على إحداث التحول المنشود الذى من شأنه أن يضمن تحقيق التوازن بين بعض القوى الإقليمية المهمة مثل المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن تحييد التأثير السلبى الذى يمكن أن تُحدثه بعض القوى الدولية والإقليمية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

المراجع :

(1) Martin Chulov, Saudi Arabia cuts diplomatic ties with Iran after execution of cleric, The Guardian. https://t.ly/5M9X (4 Jan 2016)
(2) Ben Hubbard, Iranian Protesters Ransack Saudi Embassy After Execution of Shiite Cleric, The New York Times. https://rb.gy/sigq (2 Jan 2016)
(3) Sima Shine, YoelGuzansky, and EldadShavit, Iran and Saudi Arabia Renew Relations, INSS Insight, pp. 1-3.
(4) Ibid.
(٥) نقلاً عن موقع BBC News الصادر باللغة الفارسية:كيوان حسينى، از سركيرى روابط إيران و عربستان به چه معناست؟، BBC News فارسى. https://www.bbc.com/persian/articles/c7216m0ep2po(14mar 2023)
(٦) نقلاً عن صحيفة "الدنيا" الإيرانية: چرا بايد به توافق إيران و عربستان خوشبين بود؟، كيهان. https://t.ly/IBmm (17 mar 2023)
(٧)مسئول إيرانى يجرى محادثات مع مسئولين أوروبيين فى أوسلو، العربية.نت. https://goo.su/0Y6nWF(22 mar 2023)
(٨) نقلاً عن موقع "الدبلوماسية الإيرانية" الصادر باللغة الفارسية: إبراهيم نوار، افتادن طرح أمريكا در دريا بدون حلقة نجات...موفقيت توافق إيران و عربستان در كرو توقف دخالت هاى آمريكاست، ديپلماسى إيرانى. https://goo.su/GG6H (20 mar 2023)
(٩) نقلاً عن موقع "أخبار الشرق" الصادر باللغة الفارسية: جواد معصومى، آيا توافق ايران با عربستان باعث احياى برجام ميشود؟ /پشت پرده پروزه بيثبات سازى منطقه در دوران نظم جديد جهانى!، مشرق نيوز. https://goo.su/SSYtJp (22 mar2023)
(١٠)نقلاً عن صحيفة "الثقة" الإيرانية: مصطفى اعلايى، ديپلمات در يادداشت اختصاصى براى "اعتمادآنلاين" نوشت ... ميان ايران و عربستان سعودى چه خبر است؟، اعتمادآنلاين. https://goo.su/xGM56s (16 mar 2023)
(11) Ana Davis and Omar Auf, Iran-Saudi Arabia: A Regional Transformation?, The Cairo Review of International Affairs. https://goo.su/sYWxzv
(12) Ibid.
(١٣) نقلاً عن "وكالة أنباء موج" الإيرانية: دلايل توافق عربستان با ايران چيست؟ / آيا عربستان منافع غرب را در ارتباط با ايران ناديده مى كيرد؟، خبركزارى موج. http://goo.su/uY1zUv(11 mar 2023)
(14) Kristian Coates Ulrichsen, As longterm partnership with US fades, Saudi Arabia seeks to diversify its diplomacy – and recent deals with China, Iran and Russia fit this strategy, The Conversation. https://goo.su/oqfj (27mar 2023).
(١٥)مصطفى اعلايى، ديپلمات در يادداشت اختصاصى براى "اعتمادآنلاين" نوشت ... ميان ايران و عربستان سعودى چه خبر است؟، مرجع سابق.
(١٦) الجدعان: هناك فرص كثيرة للاستثمار بين السعودية وإيران، سكاى نيوز عربية.
(17) Ahmed Aboudouh, China's mediation between Saudi and Iran is no cause for panic in Washington, Atlantic Council. https://goo.su/d6VQH(21 mar 2023).
(١٨) ٩ مقاتلات صينية تعبر خط المنتصف بمضيق تايوان، سكاى نيوز عربية. https://goo.su/Rtbh9K(31 mar 2023)
(19) Daniel Brumberg, China as Middle East Matchmaker, Arab Center Washington DC. https://goo.su/EFOZV(16 mar 2023).
(٢٠) نقلاً عن موقع رادو فردا الإيرانى: على افشارى، إيران و عربستان؛ آشتى در بلندای خصومت، راديو فردا. https://goo.su/cAf84ne (12 mar 2023)
(21) Kristian Coates Ulrichsen, Op.Cit.
(22) Taylor Luck, Can Arab Gulf states entice Iran to cut a new nuclear deal?, TheChristian Science Monitor.https://goo.su/xLvae (13 Jan 2022).
(23) Daniel Brumberg, Op.Cit.
(24) Daniel Levy, America's Role in the Saudi-Iran Fault Line, Russian International Affairs Council. https://goo.su/Vx55Li(6 mar 2020).
(25) Daniel Brumberg, Op.Cit.
(26) Factbox: Middle East flashpoints that could be affected by Saudi-Iran deal, Reuters. https://goo.su/BseK(12 mar 2023).
(27) Samira Nasirzadeh, EyadAlrefai, Saudi and Iran: how our two countries could make peace and bring stability to the Middle East, The Conversation. https://goo.su/TSsKgJ (14 Jun 2019).
(28) Ibid.
(٢٩) محمد على سالم، اختبار الثقة: تأثير الاتفاق السعودى الإيرانى فى تهدئة صراعات الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. http://goo.su/v2qTCJN (27 mar 2023)
(٣٠) فى زيارة هى الأولى منذ سنوات.. وزير الخارجية السورى يصل إلى القاهرة، روسيا اليوم. http://goo.su/7AbPo (1 Apr 2023)
(٣١) السعودية ستوجه دعوة للرئيس السورى بشار الأسد لحضور القمة العربية المقبلة فى الرياض، روسيا اليوم. http://goo.su/z0Mi (2 Apr2023)
(32) Factbox: Middle East flashpoints that could be affected by Saudi-Iran deal, Op.Cit
(٣٣) نقلاً عن موقع أوروبا الإخبارى الصادر بالفارسية: سعيد جعفرى، كفتكو با متخصص روابط إيران و عربستان؛ آيا توافق تهران و رياض نظم نوينى در منطقه شكل ميدهد؟، يورونيوز فارسى. https://goo.su/vzXE (28 mar 2023)
(34) Ahmed Aboudouh, Op.Cit
(35) David Ignatius, How China is heralding the beginnings of a multipolar Middle East, The Washington Post. https://goo.su/Gdd0(16 mar 2023).